

حضر اختتام المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية

الرئيس: نقول لمن لم يستوعب المتغيرات كفى مزايدات فالشعب سئم الصراعات

لامجال بعد اليوم لتمجيد الأشخاص والقيادات وسنمضي سوياً لتحقيق أهداف التغيير

> صنعاء/سبأ/

حضر الإخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية صباح أمس بدار الرئاسة حفل اختتام المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية والذي ناقش على مدى ثلاثة أيام التطورات والمستجدات الرهنة على الصعيد الأمني في إطار إعادة هيكلة وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية وبصورة حديثة ومتطورة.

وألقى الإخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية كلمة أعرب فيها عن سروره ببقاء قادة وزارة الداخلية في ختام المؤتمر السنوي الهادي والعشرين لقادة الشرطة ، مؤكداً ان هذا المؤتمر يكتسب أهمية خاصة نابعة من أهمية دور وزارة الداخلية التي تعتبر من أكثر الوزارات التصاقاً بالمواطن وأمنه واستقراره.

وقال الإخ الرئيس: إن العامل الأمني كان وما يزال الهاجس الأكبر للقادة السياسية والمواطن اليمني في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة التي مرت بها بلادنا في الفترة الماضية حيث شهدت المنطقة بشكل عام واليمن بشكل خاص تحديات أمنية غير مسبوقة بفعل المخاضات العسيرة التي نتجت عن هبوب رياح التغيير على المنطقة لذلك فقد كان إعادة هيكلة وتنظيم وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية على أسس علمية وحديثة هدفاً يأتي على رأس سلم أولوياتنا الوطنية.

وأضاف : لقد أكدنا في أكثر من مناسبة على

أهمية تصحيح أوضاع وزارة الداخلية وجهاز الشرطة بما يعكس من صلتهما الإيجابية بالمواطن ويعيد المفهوم المدني للعمل الشرطي والأمني لما من شأنه فرض سيادة النظام والقانون والتخلص من أوجه الضعف في أدائه الأمني باعتبار أن مثل هذا الإنجاز سيمكنا من قطع من نصف الطريق لتحقيق دولة العدالة والسيادة وسيادة القانون التي تعتبر مؤسستا الأمن والقضاء من أهم ركائزها.

وتونه رئيس الجمهورية بضرورة التعاون والتنسيق والتكامل بين أجهزة المؤسسات إلى جانب أهمية التنسيق والتعاون بين وزارة الداخلية، ووزارة الصناعة والتجارة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المواصلات والمقاييس ووزارة المالية ممثلة في مصلحة الجمارك، بحيث يتم التعاون والتكامل مع احترام اختصاصات كل جهة وبشكل لا يعمل أي جهاز من أجهزة الدولة يعزل عن البقية وكأنه في جزيرة معزولة.

وشدد الإخ الرئيس على أهمية أن يكون هناك تغيير إيجابي في طريقة التفكير ، حيث أن الهدف العام لكل أجهزة الدولة هو خدمة المواطن وأمنه واستقراره وتقوم العدالة والخليفة اللائقة وحماية الاستثمارات المحلية والأجنبية ودراسة احتياجات المستثمرين الأمنية والعمل على تلبيتها.

واستطرد رئيس الجمهورية قائلاً: لذلك فإن العامل الأمني يعتبر على الدوام عباد أي عمل تنموي ويدون توفره لا يمكن الحديث عن اقتصاد وطني قوي ومستقر، وقد بذلت وزارة الداخلية واللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار جهوداً استثنائية وكبيرة خلال الفترة الماضية واستطاعت تحقيق تقدم كبير في الجانب الأمني بالنظر إلى صعوبة المرحلة السابقة، نحن نشعر على المزيد من الجهود لجعل إعادة الهيكلة واقعاً معافاً وواقع المهارات الأمنية لكونها من خلال الانتماء بالتأهيل والتدريب حتى يشعر المواطن بالتغيير الإيجابي في حياته أمنياً ومعيشياً، ونتائج الإخ الرئيس بالقول: في مثل هذا اليوم من العام الماضي سجل اليمنيون موفقاً حاضراً عظيماً وتحازوا إلى خيار السلم والتوافق والصالح عندما ذهبوا بالمليين إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية المبكرة، فأنتم تعلمون أن الجميع في الداخل والخارج وضعا أيديهم على

على القوى السياسية والمجتمعية الاسهام في إنجاح الحوار الوطني وصياغة النظام السياسي الجديد

قلوبهم في ذلك اليوم خشية أن يحدث ما لا يحمد عقباة او ان نظل اللجان الانتخابية خاوية ، لكن ما حدث كان مشهداً عظيماً ادعش العالم كله عندما ذهب ما يقارب سبعة ملايين مواطن إلى مراكز الاقتراع ليختاروا الأمن والاستقرار وليؤكدوا على خيار التغيير الذي خرجوا إلى الساحات والميادين من أجل تحقيقه.

وأضاف: وما نحن بعد عام كامل لتلقي وقد تم إنجاز الكثير وعادت الحياة إلى طبيعتها وأصبحنا على مشارف انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 18 مارس المقبل الذي سيرسم صورة اليمن الجديد عن الوحدة والأمن والاستقرار والحكم الرشيد وسيادة القانون ، وعلينا جميعاً أن نعمل على انجاح هذه التجربة الفريدة من نوعها في المنطقة وأن نأخذ الدروس والعبر من بعض الدول الشقيقة التي هبت عليها رياح التغيير وسقطت في مهاوي الحروب والزلازل الاهلية الطاحنة.

وقال الإخ الرئيس: إن العالم بأسره ينظر إلى التجربة اليمنية بعين الإعجاب .. تجسد ذلك في الزيارة التي قام بها رئيس وأعضاء مجلس الأمن لبلدانا حيث أبدى الإثناء والاصدقاء استعدادهم الكامل لرعاية هذه التجربة وتقديم كافة أوجه الدعم السياسي والاقتصادي في لحظة تاريخية نادرة وفرصة لا تكرر كثيراً علينا اغتنامها لاستعادة الكثير مما فاتنا خلال السنوات الماضية.

وأردف بالقول: وقد أكدنا مراراً على أن الفساد والاختلالات الأمنية وضيف اداد السلطة القضائية كانت من أهم اسباب تنامي مفهوم التغيير في الوعي المجتمعي ، ولذلك فإن علينا أن نعمل بروح الفريق الواحد لإصلاح هذه المنظمة التي صلاحها يمكن بناء دولة مدنية حديثة يتساوى فيها الجميع امام النظام والقانون ويلتقي فيها الفساد ويتوسط فيها العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وقال الإخ الرئيس:وما لم نسر بخفض قوية وثيقة في هذا الاتجاه فلننا سنظل أسري الماضي غير قادرين على احراز تقدم صوب صياغة مستقبل اليمن الجديد، وعلى جميع القوى السياسية ان تدرك ان عجلة التغيير قد دارت وأن العودة للوراء غير ممكنة وأن تستشعر حساسية الطرف الحالي حيث ما يزال الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي بحاجة إلى جهود للوصول إلى مرحلة الاستقرار والخروج بالبلد إلى بر الأمان ولن يتم ذلك إلا بسعي كل القوى السياسية والمجتمعية ووسائل الإعلام لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يعول عليه لوضع الحلول لكل القضايا الشائكة وصياغة مفهوم جديد وعصري للنظام السياسي للدولة بحيث تتحقق تطورات الشعب في القضاء على الفساد وبناء دولة النظام والقانون.

وشدد رئيس الجمهورية قائلاً: نقول للذين لم يستوعبوا المتغيرات ولا الواقع الجديد اليوم أن دعواتهم للكفاح المسلح بتحريض من الدولة التي تدعمهم بالمال والإعلام والسلاح لن تنفعهم بل إنها ستؤدي إلى ضياع قضيتهم العادلة التي ستكون أهم محور في جدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتحظى بالدعم الإقليمي والدولي ولذلك نقول لدعاة العنف هؤلاء كفى مزایدات فالشعب اليمني قد مل من الصراعات طوال العقود الخمسة الماضية.

وقال الإخ الرئيس: لا نريد أن نجعل من هذا اليوم عبداً أو ذكراً سنوية رغم أنه جرت فيه أول عملية انتقال وتسليم سلمي للسلطة في تاريخ اليمن المعاصر بل وربما في المنطقة بأسرها... ذلك أننا لا نريد تكرار أخطاء الماضي، فمثل هذه الأيام في العادة هي محطات طبيعية في حياة الشعوب المؤمنة بالديمقراطية وسيادة القانون ، فلا مجال بعد اليوم لتمجيد الأشخاص أو تقديس القيادات أو تسمية الأشياء بغير سمياتها.



دعوات العنف لن تنفع أصحابها وستؤدي إلى ضياع قضاياهم العادلة

عجلة التغيير دارت ولا رجوع للوراء وسنسير بقوة لبناء اليمن الجديد

وهي فرصة أنتهزها في حديثي معكم اليوم لأجود لآبناء شعبنا اليمني العظيم بأننا سنمضي سوياً في تحقيق اهداف التغيير الذي خرج من أجله الملايين من شبابنا حتى نصل إلى شهر فبراير من العام القادم بإذن الله تعالى لننجز التحقاقات الانتخابي الاصيل في ظل دستور جديد تنتقل به بلادنا إلى فجر عهد جديد.

واختتم رئيس الجمهورية كلمته بالقول: أهنئكم بالقرارات والتوصيات التي خرج بها مؤتمركم هذا والتي نرجو أن نراها حقيقة واقعة في القريب العاجل تصب في خاتمة واحدة مع متطلبات عملية الهيكلة التي تتهيمت علينا حيث يفرض أن يلمس الجميع تطوراً واضحاً في أداء أجهزة الشرطة والأمن خلال الفترة القادمة بما يجعل منها الصديق الوفي والحارس الأمين للمواطن اليمني في كل أرجاء الوطن.

من جانبه قال وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد حفيظان في حفل اختتام المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية الـ2013 " يطيب لي أن أرحب بكم في اختتام أعمال المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية الذي يترزامن مع الذكرى الوطنية الأولى لانتخاب الإخ المشير الركن عبدربه

وزير الداخلية: دريصون على خدمة العدالة والتنمية بأليات جديدة تواكب الآمال وتبلي الطموحات

القومي والاستقرار الوطني وفي مقدمتها أعمال الإرهاب والتخريب والتقطع والتفريب، وتابع " ومن تلك الاتجاهات ايضا تأسيس شركة وطنية استراتيجية لخدمة الأمن تحت شعار (أمننا مسئوليتنا) وعلى أسس من جودة وفاعلية الأداء الأمني وتشجيع الاستجابة الجماهيرية والتفاعل المجتمعي لخدمة الأمن، واعتماد استراتيجية الوقاية الشاملة والضبط الفاعل كمنهج أساس لأداء المهام الأمنية في إطار مسئولية مدراء الأمن بأمانة العاصمة وعموم المحافظات واعتبار الفجوات الإجرائية في أعمال الاستدلال ومحاضر إبيات الواقع بمثابة معايير أصلية لرقابة المساءلة والتقييم على المستوى العام والفردى وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان ومتابعة تفعيل الإجراءات الضبطية والوقائية لمواجهة الأخطار والحوادث التي تشكل تهديداً مباشراً

للسلامة العامة وتحديد آليات منظمة لعمليات التحري والضبط الخاص بالأنشطة الإجرامية والمخالفات، والعمل على الحد من الخسائر والأضرار الجسيمة التي تصيب المجتمع جراء حوادث العبث بالسلاح وحوادث المرور ومخالفات السلامة المدنية. وأشار إلى أن حضور رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة حفل اختتام المؤتمر يمثل تحسباً لتحقيق الدعم والاهتمام الذي تحظى به المؤسسة الأمنية ومهامها الوطنية من قبل القيادة السياسية وتأكيداً على جسامة وعظم المسئوليات الملقاة على عاتق مسؤولي الداخلية والتي تشكل صمام أمان لاستكمال خطوات التحول السياسي وترسخ قيم الانتقال السلمي للسلطة وتحقيق غاياته المنشودة في شعار المؤتمر "من أجل يمن آمن ومستقر".

وأشار إلى أن حضور رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة حفل اختتام المؤتمر يمثل تحسباً لتحقيق الدعم والاهتمام الذي تحظى به المؤسسة الأمنية ومهامها الوطنية من قبل القيادة السياسية وتأكيداً على جسامة وعظم المسئوليات الملقاة على عاتق مسؤولي الداخلية والتي تشكل صمام أمان لاستكمال خطوات التحول السياسي وترسخ قيم الانتقال السلمي للسلطة وتحقيق غاياته المنشودة في شعار المؤتمر "من أجل يمن آمن ومستقر".

تصوير / فؤاد الحرازي

حدد في مواده الثلاث الأهداف والأسس وتسلسل القيادة والاختصاصات التفصيلية

صدور قرار جمهوري بمكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية

إعادة الثقة بين الشرطة والمواطنين وتطبيق الحيادية والتخصص في العمل

> صنعاء/سبأ/..

صدر أمس القرار جمهوري رقم (50) لسنة 2013م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية فيما يلي نرصده :

رئيس الجمهورية :
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى القرار الجمهوري رقم (184) لسنة 2011م بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتسمية أعضائها وتعديله.

وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي واليهيها التنفيذية الموقعتين بتاريخ 1/4/2011م، وبناء على اقتراح وزير الداخلية، وبعد موافقة مجلس الوزراء " قسراً "

مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية :

مادة (1) تهدف إعادة تنظيم هيكله وزارة الداخلية إلى إنشاء جهاز شرطة مهني وطني، على أسس علمية، تنفذ القانون بدقة وصرامة، وتحترم حرية المواطنين وتحفظ كرامتهم، كما تحترم حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة، وتسعى إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطنين حتى تصل إلى كسب ثقتهم وتعاونهم في الوقاية من الجريمة ومكافحتها بعد أن فقدت علاقة الثقة بين الشرطة والمواطنين في السنوات الماضية.

وعلى هذا الأساس، وعلى فهم (مهنية العمل الشرطي) بأنه الجاهزية الكاملة والتخصص في الممارسة الأمنية، والابتعاد عن الولاءات الضيقة (القبلية والعشائرية والمذهبية والعنصرية والحزبية والشخصية) وجعل الولاء لله وللوطن هو المحرك الأساس لعمل الشرطة في ظل سيادة القانون فقط فإن هيكل وزارة الداخلية الجديد يلبي هذه الأهداف من خلال الاسس والمبادئ الآتية:

1- وضوح المهام والاختصاصات وعدم التداخل في الوظائف.
2- الإيمان بمنح الصلاحيات والابتعاد عن المركزية .
3- التكامل في كل أعمال الشرطة، مع مراعاة التخصص والمسئولية.

4- الايمان بضرورة الرقابة والمحاسبة، ومكافحة التجاوزات في سلك الشرطة، وبخاصة في التعامل مع المواطنين وحقوقهم وحررياتهم ومكافحة الفساد في كل الممارسات والإجراءات .
5-إشاعة مبدأ (الشفافية) لإتاحة الفرصة لكل منظمات المجتمع المدني لتكون جهازاً رقابياً على أداء رجال الشرطة وسلكياتهم .
6- التركيز على مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في حياة المواطنين وفي الوطن، بوصفها أساس جهود جهاز الشرطة والأمن .
7- وحدة القيادة والسيطرة والإشراف والتوجيه، ومنح الصلاحيات في كل إطار جغرافي للمسئول الأول.
8- استحداث إدارات ووحدات جديدة تتلاءم مع تحقيق الأهداف المطلوبة في الهيكل الجديد .
9- تحقيق (الوحدة الوطنية) لبناء جهاز الشرطة بدءاً من القبول في الكليات أو المعاهد أو التجنيد في المعسكرات، وبعيداً عن (المركزية) .
10- فعالية التقييم وتجاوز الأخطاء والمعوقات، وتم التوظيف المستمر لأداء الشرطة وإمكاناتهم الفنية والتفنية .
وتنظم اللوائح هذه الأسس وغيرها، كما تنظم العلاقة بين الأجهزة الرئيسية وفرعها ومهامها .
مادة (2) تتسلسل خطة السلطة والقيادة على النحو التالي:

استحداث إدارات ووحدات جديدة تتلاءم مع تحقيق الأهداف المنشودة في تحديث الجهاز الأمني



1- وزير الداخلية
2- نائب وزير الداخلية .

3- وكيل قطاع الأمن والشرطة / ووكيل الخدمات المدنية / ووكيل الموارد البشرية والمالية .

4- وكيلين مساعدين لوكيل قطاع الأمن والشرطة / ووكيلين مساعدين لوكيل الموارد البشرية والمالية .
ثانياً: وزير الداخلية ويتبعه مباشرة :

1- مديرية الشرطة .
2- قوات الأمن الخاصة .
3- مصلحة خفر السواحل .
4- الإدارة العامة للشؤون القانونية وقضاء الشرطة .
5- الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم .
6- الإدارة العامة للتعاون الدولي والشرطة الجنائية الدولية .
7- الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب .
8- إدارات أمن المحافظات .
9- مكتب الوزير
10- مكتب المستشارين
ثالثاً نائب الوزير ويتبعه مباشرة :

1- المجلس الأعلى للشرطة .
2- المفتش العام: ويتبعه الإدارات العامة التالية :
أ. الإدارة العامة لمكافحة الفساد وتجاوزات الشرطة .
ب. الإدارة العامة للرقابة والتفتيش .
ج. الإدارة العامة لحقوق الإنسان .
د. الإدارة العامة للجودة الشاملة .
3- الإدارة العامة للتوجيه المعنوي والعلاقات العامة.
4- الإدارة العامة لمركز المعلومات .
رابعا: وكيل قطاع الأمن والشرطة ويتبعه مباشرة :

1- الإدارة العامة للقيادة والسيطرة .
2- الإدارة العامة للاتصالات .
3- الوكيل المساعد للأمن الجنائي، ويتبعه الإدارات العامة التالية :

- الإدارة العامة للبحث الجنائي .
- الإدارة العامة للألدة الجنائية .
- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .
- الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة .
4- الوكيل المساعد لعمليات الشرطة ويتبعه الإدارات العامة التالية :

- الإدارة العامة للشرطة النسير .
- الإدارة العامة لشرطة الدوريات وأمن الطرق .

- الإدارة العامة لحراسة المنشآت وحماية الشخصيات .
- الإدارة العامة للشرطة السياحية وحماية الآثار .
- الإدارة العامة لأمن المنافذ والمطارات .
خامساً وكيل قطاع الموارد البشرية والمالية ويتبعه مباشرة :

1- الوكيل المساعد للموارد البشرية، وتتبعه الإدارات العامة التالية :

- الإدارة العامة لشؤون الضباط .
- الإدارة العامة لشؤون الأفراد .
- الإدارة العامة للتقاعد .
- الإدارة العامة للتأهيل والتدريب .
- الإدارة العامة للإعداد البدني والرياضي .
2- الوكيل المساعد للتجهيزات والموارد المالية، وتتبعه الإدارات العامة التالية :

- الإدارة العامة لشؤون المالية .
- الإدارة العامة للإمداد والتصوين .
- الإدارة العامة للمشروعات والأراضي والإسكان .
- الإدارة العامة للخدمات الطبية والاجتماعية .
سادساً: وكيل قطاع الخدمات المدنية، ويتبعه المصالح التالية :

- مصلحة الأحوال المدنية .
- مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .
- مصلحة التأهيل والإصلاح .
- مصلحة الدفاع المدني .
مادة (3) على وزير الداخلية استكمال اعداد المهام

والاختصاصات التفصيلية لهذا الهيكل ضمن اللائحة التنظيمية للوزارة مادة (2) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء بتاريخ 11 / ربيع ثاني / 1434 هـ الموافق 21 / فبراير / 2013م

اللواء/د.عبدالقادر محمد حفيظان - وزير الداخلية
محمد سالم باسندوة - رئيس مجلس الوزراء
عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية